مقاربات الإعلام المعاصرة
-قراءة في الأسس والمنطلقات-

د.جمال قوعيش
جامعة الجزائر02. الجزائر

مقدمة

إنّ نظريات الإعلام هي بمثابة مجمل ما توصّل إليه منظّري الاتصال والإعلام الجماهيرية، حيث ترتبط نظريات الإعلام المعاصرة بالسياسات الإعلامية في المجتمع، ومدى التحكم بالوسيلة الإعلامية من النواحي السياسية، وفرص الرقابة عليها وعلى مضامينها التي تنشر أو تذاع من خلالها، ليبرز سؤال هل تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام، أم أن لها مطلق الحرية في التحرك أم التقيد بالقواعد التي تحددها القوانين النافذة.

خاصة وأن مجموعة العوامل التي تشترك في تأسيس منطق النظريات العلمية في المجالات الإنسانية والحياتية المختلفة، في حقيقتها نابعة من بيئة الإنسان ومجموعة المنبهات والاستجابات التي تتكوّن وفقا لها.

واستطاع الإنسان تشخيص تلك العوامل البيئية والاجتماعية والنفسية بعد أن عرف اللغة ومفرداتها، لأن اللغة في شكلها الأول وبطبيعتها البسيطة البدائية كانت ضرورية لحياة الجماعة وأساساً لتكوين العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبمرور الزمن تطورت اللغة لتصبح ذاكرة للمجتمع ومكنت الإنسان من تنسيق جهوده وتوحيدها في مجرى مشترك عام وجعلت تداول الخبرة ممكناً بين الأفراد والأجيال والمجتمعات. واللغة الإنسانية بهذا المعنى الواسع أصبحت أداة اتصال رئيسية بين بني البشر، كما أنها في الجانب الثاني أصبحت أداة فكر وأداة لتبادل الآراء والأفكار بين الناس.

ولا غرابة في أن يكون لإعلام الدول النامية قولٌ في هذا المجال لاسيما وأنها ابتليت بالأوضاع التي فرضتها عليها السياسات الاستعمارية، وما تعانيه من شدة الخلافات السياسية التي انعكست بالنتيجة على فعالياتها الإعلامية.

ورغم دخول العالم القرن الحادي والعشرين، وعصر المعلوماتية ووسائل الاتصال المتطورة فإننا نلاحظ استمرار تخبط الدول النامية في مشاكلها الإعلامية والاتصالية التي ازدادت صعوبة وتعقيدا.

وبقي الإعلام ظلاً للسياسة في الحركة الاتصالية اليومية لتطبيق المناهج السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية والتعليمية والثقافية، في هذا البلد أو ذاك.

وارتباط وعي الإنسان بهذه العوامل والتكوينات الاجتماعية وبتقديره للظروف الموضوعية والذاتية التي تحيط به، والتي ترتبط ارتباطاً مباشرا بلغته القومية، لاسيما وأن اللغة هي التعبير عن تقديرنا للواقع الموضوعي، وقد ظهر الوعي واللغة في مرحلة محدد من التطور الاجتماعي للبشرية، ليتمكن بنو البشر من التواصل والاتصال ببعضهم البعض.

واللغة تمنح الإنسان بالإضافة إلى وراثته البيولوجية فرصة للاستثمار الأمثل للثقافة والمعرفة. وقد أتاح العلم الحديث للغة ممكنات ووسائل متعددة للتعبير عن دقائق الأحكام الفعلية في صورها النظرية والتطبيقية لمختلف الحاجات الإنسانية.

توجد علاقة بين نظريات الإعلام وفلسفة الإعلام، ففلسفة الإعلام هي بحث العلاقة الجدلية بين الإعلام وتطبيقاته في المجتمع؛ أي تحليل التفاعل بين أسس الإعلام كعلم وبين ممارساته الفعلية في الواقع الاجتماعي، ويرى النظريون أنّ نظريات الإعلام جزء من فلسفة الإعلام، لأنّ فلسفة الإعلام أعم وأشمل من النظريات، وكثيرا ما شاع استخدام نظريات الإعلام باعتبارها فلسفة الإعلام أو مذاهب الإعلام، ولكن في واقع الأمر أن استخدام تعبير نظريات الإعلام كان في مجمله انعكاسا للحديث عن أيديولوجيات ومعتقدات اجتماعية واقتصادية أو الحديث عن أصول ومنابع العملية الإعلامية(مرسل، ومستقبل، ووسيلة...إلخ).

1- نظريات الإعلام المعاصرة:

وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة نظريات الإعلام المعاصرة والأبحاث المتعلقة بها، قضية مستعصية ومتشعبة بسبب التغيرات والمستجدات العلمية والتطورات التكنولوجية الآنية، التي تلعب دورا هاما في صعوبة تحديد تلك النظريات والتأثيرات في ميدان الإعلام والاتصال الجماهيري، ولعلّه من المفيد التطرق لأهم هذه النظريات وأهم المبادئ التي ميّزتها في العصر الحالي:

أ- نظرية السلطة:

ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر، وتعتمد عل نظريات أفلاطون وميكافيللي، وترى أنّ الشعب غير جدير على أن يتحمّل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها.

وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة؛ وعلى الرغم من السماح للقطاع الخاص على إصدار المجلات إلاّ أنّه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة. ومن الأفكار الهامة في هذه النظرية أنّ الشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية، يعمل بها كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني ويتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية.

ب- نظرية الحرية:

ظهرت في بريطانيا عام 1688م ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، وترى هذه النظرية أنّ الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد انه صحيحا عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر. ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق اكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، كما أنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام؛ أمّا كيفية إشراف وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة بواسطة المحاكمة.

وتتميّز هذه النظرية أنّ وسائل الإعلام وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.[1]

لكن، هذه النظرية تعرّضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات والانتقادات، حيث أصبحت وسائل الإعلام تحت شعار الحرية تُعرض الأخلاق العامة للخطر، وتقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر، وتبالغ في الأمور التافهة من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما أنّ الإعلام أصبح يحقق أهداف الأشخاص الذين يملكون على حساب مصالح المجتمع وذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية، وهنا يجب أن ندرك أن الحرية مطلوبة لكن شريطة أن تكون في إطار الذوق العام، فالحرية المطلقة تعني الفوضى وهذا يسيء إلى المجتمع ويمزقه.

ج- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية ، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد ان استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنّ الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معيّنة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة – ونلاحظ أنّ هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية– ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أنّ للجمهور العام الحق في ان يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأنّ التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه

المصلحة العامة؛ أضف إلى ذلك ان الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية. وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.[2]
ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

د- النظرية التنموية:

نظرا لاختلاف ظروف دول العالم الثالث التي ظهرت للوجود في منتصف هذا القرن هي بالتالي تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات المادية والاجتماعية ، كان لابد لهذه الدول من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية الأربع التي استعرضناها، ويناسب هذا النموذج أو النظرية أو الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية فظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينات، وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة "واك برايل" حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية ، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها في السابق وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح.
إنّ المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.[3]
كما أنّ هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات؛ وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية حسب الظرف السائدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض التعاون وتدعو إلى تظافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي.

هـ- نظرية المشاركة الديمقراطية:

تعد هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات الإعلام وأصعبها تحديدا، فقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما أن هذه النظرية قامت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية.

فالدول الأوروبية التي اختارت نظام الإذاعة العامة بديلا عن النموذج التجاري الأمريكي كانت تتوقع قدرة الإذاعة العامة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والممارسة العاجلة للإعلام، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب التوجه الصفوي لبعض منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية ولمراكز القوى في المجتمع كالأحزاب السياسية ورجال المال ورجال الفكر.

ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهل الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية ان نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى ان نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة ، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.[4]

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع؛ ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقد فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

2- دور النظريات المعاصرة في تحرير صناعة الإعلام:

تعتبر علاقة الإعلام بالسلطة في الوطن العربي مثلا، من أهم العوامل التي أعاقت تطور الصناعة العربية للإعلام والاتصال، فالسلطات العربية حرصت على أن تفرض أسوأ أشكال العلاقة بين الإعلام والسلطة وأكثرها تخلّفا وهي علاقة التبعية، فاستخدمت كل الوسائل التي تجعل وسائل الإعلام تابعة لها.. فما تأثير هذه العلاقة؟

لأنّ التاريخ يعلمنا أنّه كلّما زادت تبعية الصحافة ووسائل الإعلام للسلطات الحاكمة قلت ثقة الجماهير بها وتناقصت مصداقيتها. لذلك فإنّ أهم وسائل تطوير الصناعة العربية للإعلام

والاتصال هو التوصل إلى نظريات جديدة للعلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة بحيث تضمن لهذه الوسائل الاستقلال عن السلطة، والحرية في القيام بوظائفها لصالح المجتمع.[5]

وهذا الشكل من العلاقة بالرغم من أنّه الشكل المثالي إلاّ أنّه يعتبر من مخلّفات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(18-19م)، حتى خلال هذين القرنين كانت هناك الكثير من القضايا التي عالجتها الصحافة في بريطانيا وفرنسا لصالح الحكومة مثل قضية السيطرة على الشعوب الأخرى، وقد أخفت الصحافة البريطانية والفرنسية الكثير من المعلومات عن المذابح التي ارتكبتها هذه الدول ضد الشعوب المستعمرة.

لقد كانت الصحافة تعرف الكثير من المعلومات عن تلك المذابح والمآسي لكنّها لم تقم بنشرها، وفي بعض الأحيان قامت بتبريرها، والترويج للأفكار الاستعمارية وقامت بدور لا يختلف عن الدور الذي قام الجنود البريطانيون والفرنسيون الذين كانوا يذبحون الأبرياء في الجزائر ومصر والسودان والهند وإفريقيا وآسيا، وعلى ذلك فإنّ علاقة الخصومة بين الصحافة والحكومة هي مجرد خرافة، ويمكن القول أنّها قد ظهرت بشكل محدود فيما يختص بالشؤون الداخلية في أوروبا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر.

أمّا في القرن العشرين(20م)، فإنّ علاقة الخصومة هي مجرد قصة أسطورية غير موجودة في الواقع المعاصر، فوسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية أصبحت تحتكرها مجموعة قليلة من الشركات متعددة الجنسية التي ترتبط بعلاقات قوية، وتبادل للمصالح والمنافع مع الحكومات، وهذه الشركات بالاشتراك مع الحكومة الأمريكية ووكالات الأنباء تحدد أجندة وسائل الإعلام في العالم كلّه، وتتحكّم في تدفق الأنباء والمعلومات التي تصل إلى الجماهير.

لذلك يرى بين باجد كيان وهو واحد من أهم علماء الإعلام الأمريكيين، أنّ أمريكا تتحوّل إلى دولة ديكتاتورية شمولية تسيطر فيها هذه الشركات على الجمهور الأمريكي، وتعمل هذه الشركات كوزارة إعلام لأمريكا وللرأسمالية العالمية، وأنّ عملها لا يختلف عن عمل وزارات الإعلام في الدول الديكتاتورية الشمولية. وتوضّح الكثير من الدراسات أنّ هذه الشركات متعددة الجنسيات لها أجندتها السياسية، والتي تتطابق مع الأجندة السياسية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أوضحت حرب الخليج الثانية(2003م) أنّ وسائل الإعلام الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص، لم تكن مستقلة، وأنّ العلاقة بين السلطات في الغرب ووسائل الإعلام قويّة للغاية.

إذا كانت علاقة الخصومة بين الصحافة والسلطة "خرافة" تتناقض مع الواقع، فإنّ علاقة التبعية هي علاقة خطيرة كان لها الكثير من النتائج السلبية على تطوير الصحافة العربية، على وجه الخصوص، ومن أهم تلك النتائج:

أولا: تدهور مصداقية وسائل الإعلام العربية، حيث نظرت لها الجماهير العربية باعتبارها أداة السلطة في التبرير، والحديث بشكل مستمر عن إنجازات لا وجود لها.

إنّ حديث الصحافة العربية المستمر عن أعمال الحكومة، والدفاع عن قراراتها بشكل يتناقض مع الواقع الذي تعيشه الجماهير بنفسها، قد جعل الجماهير تتعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها وسائل لترويج "الافتراء الحكومي". لذلك ظهرت بعض التعبيرات التي تشير إلى اعتقاد الجمهور بأنّ الصحافة "تكذب".

في بعض الحالات كانت السلطة تحقق إنجازا حقيقيا، وكانت تحتاج إلى مصداقية الصحافة ووسائل الإعلام، كما حدث في بداية حرب أكتوبر1973م، حيث حقق الجيش المصري إنجازا عظيما، ولم تكن السلطة في حاجة للدعاية أو الكذب، كانت تحتاج إلى وسائل إعلامية يثق فيها الجمهور تنقل هذا الانجاز، وتصور الانتصار بشكل واقعي وحقيقي. ولقد كانت المشكلة أنّ تجربة الشعوب العربية مع صحافته ووسائل إعلامه لا تشجعه على أن يصدق، وربما يكون قد تعامل مع الحدث بشكل عاطفي وطني، لكنّه كان يحتاج في تلك اللحظة كما تحتاج الحكومة إلى مصداقية وسائل الإعلام.

ثانيا: أدت تبعية الصحافة للسلطة إلى تناقض المساندة الشعبية لحرية الصحافة في مواجهة الحكومات، فازدادت قوة الحكومات في الوقت الذى تناقصت فيه قوة المجتمع المدني، كما أدى ذلك إلى ضعف المشاركة الجماهيرية في الانتخابات.[6]

إنّ تناقض مصداقية الصحافة، وعدم ثقة الجمهور فيها شوه صورة الصحافة حيث نظر لها الجمهور كوسيلة حكومية للدعاية، ولذلك فلكى يحصل الصحفيون على المساندة الشعبية لحريتهم، وعلى ثقة الجماهير فيما يقدمونه من مضمون يجب أن يكافحوا للتحرر من التبعية للسلطة، ويعملوا لبناء علاقة جديدة مع السلطة والجمهور، بحيث يجبروا السلطة على احترام وظيفتهم كممثلين للجمهور يقومون نيابة عنه بالبحث عن المعلومات لتحقيق حقه في المعرفة.

ثالثا: كان من أخطر نتائج تبعية الصحافة للسلطة أنّ قدرات الصحفيين العرب المهنية قد تناقصت، فتلك القدرات تتزايد كلما زاد مجال الحرية الذي يعملون فيه.

لقد عملت السلطات في الوطن العربي، على تحويل الصحفيين إلى موظفين لذلك تناقصت قدراتهم على المبادرة والابداع والاستقصاء، والبحث عن المعلومات والتطلع إلى التفوق المهني، كما تناقصت ثقتهم في أنفسهم وفي الوظيفة التي يقومون بها.

هناك فرق بين الموظف والصحفي، لكن السلطات العربية لم تلاحظ وهي تتعامل مع الصحفيين كموظفين أنّها ستكون الخاسرة عندما تحتاج الى مهاراتهم المهنية.

وفي الكثير من الحالات أضاع الصحفيون فرصا كان يمكن أن يستغلوها لصالح بلادهم لو تعاملوا معها كصحفيين وليس كموظفين. فعلى سبيل المثال، لم تقم الصحافة المصرية بواجبها

المهني في كشف جرائم اسرائيل، ومذابح الأسرى المصريين عقب نكسة 1967م، وكان يمكن إثارة هذه القضية، وكشف الكثير من المعلومات وشهادات الجنود الذين نجوا من المذابح.

لكن الصحافة المصرية كانت مشغولة بتمجيد الزعيم، ومحاولة التخفيف من حدة الهزيمة، وكانت السلطة تتحكّم في الصحافة بشكل شل قدرتها على كشف الحقائق أو إدارة المناقشة الحرة حول الهزيمة.

وفي الكثير من الأحيان كانت السلطات تستخدم الصحفيين التابعين لها للهجوم على قوى المعارضة والاتّجاهات السياسية والفكرية. لكن الشعب لم يكن يصدق هؤلاء الصحفيين، وكان لدعايتهم تأثير سلبي على صورة الحكومة والدولة، فقد شوهوا صورة دولتهم، وأوضحوا أنّها دولة ديكتاتورية أدت تبعية الصحافة للسلطة إلى نفي الكثير من الكفاءات الصحفية التي تتمتع بقدرات صحفية عالية، في الوقت الذي أتاحت فيه للكثير جدا من محدودي المواهب، الذين يجيدون التلاعب، أن يصبحوا صحفيين، وأن يحصلوا على شهرة لا تؤهلهم لها قدراتهم المتدنية في العمل الصحفي، والمنافق محدود الموهبة والكفاءة هو الذي يتمكّن من الوصول إلى قلب السلطة، بينما يظل الصحفي الذي يعتز بكرامته وموهبته وقدرته على إنتاج مضمون متميّز مغضوبا عليه من السلطات التي لا تريد هذا النوع.

والسلطات تعرف أنّ الجمهور لا يصدق هؤلاء الصحفيين، ولا يقرأ الأخبار التي تعطيها لهم ليكتبوا أسماءهم عليها، والمقالات التي يكتبونها في مدح هذه السلطات، لكنها في الوقت نفسه تكره أصحاب الكفاءات.

هذا المرض من أهم أسباب تخلف الوطن العربي في كافة المجالات، فالسلطات الديكتاتورية فضلت أصحاب اللاعلم على أصحاب العلم والكفاءة والخبرة، الملمّين بالنظريات، والمعتنقين لمبادئها، وكانت الصحافة من أهم المجالات التي ظهر فيها المنافقون فشوهوا سمعتها، وقللوا مصداقيتها، وأعاقوا تطورها.

فأغلب هؤلاء الصحفيون، كانوا من أشد أعداء حرية الصحافة فقد أغروا السلطات بتقييد الحرية حتى لا تظهر صحف ووسائل إعلامية تكشف ضعفهم وتبعيتهم، وفي الوقت نفسه قاموا بإبعاد الصحفيين أو إغراء السلطات بقهرهم أو اعتقالهم أو طردهم، وقاموا بكتابة التقارير لأجهزة الأمن عن زملائهم، فأصبح كتبة التقارير الامنية والمخابراتية هم أصحاب المناصب.[7]

ولذلك، فإنّه كلما يتاح قدر من الحرية في أي قطر عربي تظهر كفاءات صحفية عربية، وهذا يشير الى أن تقييد السلطات لحرية الصحافة، وتبعية الإعلام للسلطة كان العامل الرئيسي في إعاقة تطور الصحافة والإعلام في الوطن العربي.

كل ذلك يوضح أنه لا يمكن أن تتطور صناعة الإعلام في الوطن العربي دون أن يتم كسر تبعية الصحافة ومحطات الإذاعة والتليفزيون للسلطات، كما أن السلطات في الوطن العربي يجب أن تدرك أن تبعية الصحافة لها خطر عليها لأن هذه العلاقة تؤدي إلى تناقص تأثير

الصحافة على الجمهور، وتجعل الجمهور العربي صيدا ثمينا لوسائل الإعلام الغربية، وصناعة التسلية الأمريكية، ان أهم التحديات التي يجب أن نواجهها بشجاعة هي البحث عن شكل جديد للعلاقة بين الإعلام والسلطة، فعلاقة التبعية أعاقت تطور صناعة الإعلام والاتصال في الوطن العربي، وأضعفت الأمة إعلاميا وثقافيا وسياسيا.

لكن الشكل الجديد للعلاقة لا يمكن ان يكون شكل الخصومة، فهذا الشكل هو قصة أسطورية لا وجود لها في الواقع، ولا توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، كما تحاول وسائل الإعلام فيها أن تصور ذلك.

ولكي نستطيع أن نبني نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والسلطة يجب أن نبدأ من مجموعة الأسس من أهمها:

1- لم يعد في استطاعة أية سلطة أن تتحكم في عملية الاتصال، بل ان محاولة التحكم سوق في صناعة الاتصال سوف تقلل من قدرة هذه الصناعة على التطور بحيث تشبع احتياجات الجمهور.

ثورة الاتصال أنهت عمليا قدرة السلطات على الرقابة ومنع تدفق الأنباء للجماهير وحجب الحقائق، لذلك فإنّ السلطات في الوطن العربي لابد أن تفكر في التوصّل إلى صياغة جديدة لعلاقاتها مع الجماهير، وأن تبحث عن وسائل لزيادة شرعيتها عن طريق برامج الإصلاح والديمقراطية والانتخابات الحرة.

عندما تزيد شرعية في الوطن العربي فإنّها لن تحتاج إلى وسائل التحكم في وسائل الإعلام لأنّ هذه الوسائل سوف تتّجه إلى نقل أخبارها، التي ستكون جذابة للجماهير، لذلك فإنّ قيام السلطات في الوطن العربي بإعادة صياغة وجودها على أسس الشرعية والديمقراطية، والتعبير عن مطالب شعوبها سيقلل حاجتها للتحكم في وسائل الإعلام، وسوف تتزايد حاجتها لحرية الإعلام حتى تجذب الجماهير لمتابعة أخبار انجازاتها الحقيقية، إنّ حاجة السلطات للتحكم في وسائل الإعلام سوف تقل عندما تزداد شرعيتها وقدرتها على التعبير عن طموحات شعوبها، ولذلك فإن الكفاح لتحقيق حرية الصحافة يجب أن يرتبط بالكفاح لتحقيق الديمقراطية والانتخابات الحرة ومحاربة الفساد.[8]

2- إنّ السلطات في الوطن العربي يجب أن تدرك أنّ وسائل الإعلام التي تتحكم فيها وتنفق عليها المليارات لم يعد لها تأثير على الجماهير، وكثيرا ما تؤدي إلى زيادة كراهية الجماهير للسلطة ولوسائل الإعلام. كما أنّ الصحفيين المنافقين لا يصدقهم أحد، ويثيرون السخرية من السلطات التي يمجدونها.

لذلك فإنّ السلطات في الوطن العربي يجب ان تعترف بأن أساليبها القديمة في التحكم والرقابة والسيطرة على وسائل الإعلام أصبحت ضارة بها وبالمجتمع.

3- إنّ نظريات الإعلام المعاصرة، يجب أن تنظر لقضية الاعتراف بأنّ السلطات الشرعية التي تتمتع برضا الجماهير ضرورة لصالح المجتمع، وان وسائل الإعلام العربية يجب ان تحرص على تماسك المجتمعات وتوحدها، وهي تقوم بهذا الدور من خلال توافر ثقافة مشتركة للمجتمع، والدفاع عن هوية المجتمع وذاتيته الحضارية واستقلاله.

ولذلك فإنّ الصحفيين يجب ان يتفقوا على أنّ لهم دورا وطنيا خطيرا، وان هذا الدور يجب ان يحترمه المجتمع والسلطة. ولذلك، فنحن مع السلطات عندما تدافع عن استقلال الوطن وتحمي أرضه، وتعبر عن إرادة شعبه وتحقق مصالحه، وتحمي هويته وآدابه وقيمه، وعندما تكون سلطات شرعية تلتزم بالديمقراطية وتأتي إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة، وفي الوقت نفسه فإنّه من حق الصحفيين أن يبحثوا عن المعلومات لصالح المجتمع، ويقوموا بنشرها، كما أنّ من حقهم ان ينتقدوا السلطة ويحموا المجتمع من إساءة استخدام هذه السلطة.

3- نظريات الإعلام والتبادل الإعلامي الدولي:

إنّ التبادل الإعلامي الدولي كوظيفة للدبلوماسية الرسمية، قائم على أساس أنّ العمل الدبلوماسي هو وسيلة هامة لتنفيذ مهام محددة للسياسة الخارجية للدولة، وهي إدارة العلاقات الدولية من خلال التفاوض، كما وتعرف بفن التفاوض من أجل تحقيق الحد الأقصى للأهداف بالحد الأدنى من النفقات، لحل مشاكل تناقض النظم السياسية أو الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء نزاعات قد تؤدي إلى اندلاع حرب أو نزاع دولي.

ولو افترضنا بأنّه هناك دبلوماسية إعلامية بحد ذاتها، فإنّنا نستطيع القول بأنّ تطور وظيفة العمل الدبلوماسي، قد جعل الدبلوماسي يقوم بمهام إعلامية من خلال إلقاء البيانات، وإطلاق التصريحات، ونشر الأخبار، وإجراء الاتصالات، وإقامة علاقات مع صانعي القرار السياسي، والصفوة الاجتماعية وقادة الرأي. وأنّ عملية الاتصال بالجماهير أصبحت اليوم من المهام المرتبطة بالعمل الدبلوماسي، وهكذا فإنّ العمل الدبلوماسي أصبح مرتبطا بالعمل الإعلامي، وهذا يفسر الأسباب التي دعت بعض فروع العلوم السياسية لاعتبار الاتصال والإعلام، والعلاقات العامة الدولية فرعا من الفروع الدراسية التي يتحتم على الطالب دراستها، حتى أنّ مظاهر العمل الدبلوماسي خلال القرن العشرين اتّخذت منحى الرغبة في نشر ثقافة الدولة التي يمثلها الدبلوماسي، بالإضافة لممارسته الوظيفة الإعلامية الدولية.[9]

إنّ المستشارون والملحقون الإعلاميون، يمارسون الوظيفة الإعلامية الدولية، أو وظيفة التبادل الإعلامي الدولي من خلال الاتصال بالجماعات المؤثرة في الدول المعتمدين لديها، كالمسئولين في الدولة، وأعضاء البرلمان، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط،، وقادة الرأي وغيرهم من القوى المؤثرة في صناعة القرارات السياسية بشكل عام. وذلك من خلال ممارسات متنوعة، ينتقل بعد ذلك ليطرح ملاحظته حول أنّ الدول المستقلة حديثا، والدول الأقل تطورا، والدول النامية والفقيرة تعاني من انخفاض في مستوى كفاءة مستشاريها وملحقيها الإعلاميين، ومن اختيارهم في

أكثر الأحيان، انطلاقا من اعتبارات أخرى خاصة بتلك الدول، خارجة عن إطار الكفاءة المطلوبة للوظيفة التي اختيروا من أجلها.

فتشير نظرية المسؤولية الاجتماعية مثلا، بأن غالبية الدول النامية بحاجة دائما لتطوير أجهزتها وكوادرها الإعلامية لتتماشى مع احتياجات العمل المطلوب في عصر تكنولوجيا الاتصال والإعلام المتطورة. وفي هذا المجال، يمكن أن تسهم المنظمات الدولية والدول المتقدمة في العالم في هذا الجانب، بتقديم المساعدة لتلك الدول للولوج في عملية الحوار الثقافي العالمي الجاري بين الحضارات في عصرنا الراهن.

إنّ وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية هامة للغاية، كونها قد عززت وجودها على ساحة الدبلوماسية الشعبية وتعمل إلى جانب الدبلوماسية الرسمية لتنفيذ المهام المنوطة بها ضمن السياسة الخارجية للدولة في عصر العولمة والانفتاح، وأصبح لها دورا لا يستهان به في إطار التبادل الإعلامي الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة.

إنّ التبادل الإعلامي من وجهة نظر نظرية المشاركة الديمقراطية، يبدأ المؤلف في بداية هذا الموضوع بعرض معلومات عن الأمن القومي بشكل عام ويخل في تفصيلات عن المهام والجوانب والخصائص للأمن القومي، مع الإشارة إلى أهمية الدور الفعال التي يؤديه في الدولة، في كونها تهدف بشكل عام لدعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول بما يمكنها من المحافظة على استقلال كيانها الوطني ووحدة أراضيها. كما أنّ نجاح الأمن يرتبط بالقوى البشرية والمصادر المتاحة التي تمتلكها الدولة، فما يجعل الأمن القومي حقيقي وواقعي هو التوازن بين المصادر المتاحة والأهداف المراد تحقيقها .يؤكد المؤلف بعد ذلك أن ما يثير قيام الدول بجمع المعلومات اللازمة لها عن غيرها من الدول قضية هامة وحساسة، وهي أن المعلومات التي قد تحصل عليها دولة ما بالطرق المباشرة أو عن طريق الغير من الدول، عن طريق دولة أخرى قد تؤثر على أمنها القومي، وخاصة إذا تعلق الأمر بمعلومات تراها الدولة المعنية مرتبطة بأمنها القومي وسلامتها كدولة، ومن ثم فمن الضروري التفرقة بين المعلومات التي يترتب عن الحصول عليها مساس بأمن الدولة وسلامتها، وتلك المعلومات التي لا ينطبق عليها هذا الوصف.

وهنالك جملة أخرى من المشكلات التي ترتبط بقيام دولة ما، بالحصول على المعلومات عن غيرها من الدول بغير الطرق المشروعة أو العلنية. تستخدمها في مجال الضغوط السياسية، ومدى مسؤولية الدولة التي حصلت على هذه المعلومات، إذا قامت بتزويد دولة ثالثة بتلك المعلومات التي حصلت عليها. وهو صراع بين حرية نقل المعلومات، والتمسك بالسيادة القومية، وذلك تأكيد بأن الحدود السياسية والموانع الجغرافية لم تعد صعبة الاختراق، بل وأصبحت أقل صموداً أمام التقدم التكنولوجي، وأصبح الإطار الجديد للتنافس بين الدول في العالم، اقتصاديا وإعلاميا.[10]

التخطيط الإعلامي من شروط نجاح الحملات الإعلامية على ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في مجال وسائل الاتصال الجماهيرية، الذي أحدث آثاراً بالغة أحدث تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية المعاصرة وهي التي أثرت بدورها على دور الدولة التي كانت تحتكر في السابق السياسة الدولية، زاد من تفاعل المجتمعات الدولية، لتصبح عملية التبادل الإعلامي الدولي أكثر يسراً وسهولة، يحاول المؤلف طرح التفاصيل في هذه الموضوع للتأكيد على أهمية التخطيط الإعلامي ومن أهمية التنسيق بين جهود مختلف الجهات على الساحتين المحلية والدولية. ونؤكد أنّ تخطيط العمل الإعلامي من أساسيات التبادل الإعلامي الدولي، ويتم عادة من خلال تحديد الأهداف العامة للخطة الإعلامية التي يجب أن تراعي متطلبات الأمن الوطني والسياستين الداخلية والخارجية للدولة، وحشد الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية وتصنيفها، وتحديد الوسائل والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها، مع مراعاة دقيقة للمصاريف، والجدوى الاقتصادية والسياسية من الخطة الإعلامية.

خاتمة :

كان الإعلام منذ بداية تاريخ البشرية مصدرا للقوة ووسيلة لبناء الحضارة، لكنّه في العصر الحديث أصبح بشكل متزايد أهم مصادر القوة، ولذلك تزايدت أهمية صناعة الإعلام والاتصال، وزادت المنافسة بين الدول للسيطرة على هذه الصناعة. ولقد جاءت نظريات الإعلام لـ"تفرض" على كل المجتمعات الكثير من التحديات، ولتفتح أمامها الكثير من المجالات، ولتعطيها الكثير من الفرص. لذلك أصبحت دراسة نظريات الإعلام المعاصرة، وتأثيرها على تشكيل مستقبل صناعة الإعلام والاتصال ضرورة حضاري واستراتيجية.

لذلك، كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو اكتشاف نظريات الإعلام المعاصرة، واستشرافاتها خلال القرن الحادي والعشرين، وكيف يكون للأمة العربية مكان متميّز في هذا العالم، وكيف يمكن أن تبنى الأمة صناعتيها الإعلامية والاتصالية المستقلة.

فضلا عن ذلك، يساهم تفعيل هذه النظريات وغيرها، في تأهيل الكوادر الإعلامية العربية لعصر ثورة الاتصال بفهم متعمق للأسس النظرية لها، ووعى بأهمية الاتصال ووظائفه ودوره في المجتمع.

ومنه، التوصل إلى نظريات جديدة للإعلام، تتجاوز تلك النظريات التي تم إنتاجها خلال القرن العشرين، ولتشكّل أساسا لبناء عصر الاتصال الجديد الذي تتاح فيه للناس تبادل المعلومات والمعرفة.

الأمر الذي سيعمل على توفير المعرفة النظرية التي تساهم في إعداد خريجي الجامعات العربية ليصبحوا قادة رأي يقومون باستخدام الاتصال الشخصي والجمعي والاتصال داخل الجماعات الصغيرة لنقل الرسائل الاتصالية ولنقل المعلومات والمعرفة، ولتحقيق أهداف المجتمعات العربية

في تحقيق التنمية وتطوير التعليم، وزيادة المشاركة السياسية الفاعلة، في إطار تبادل إعلام منصف.

- **الهوامش و المراجع:**

1- أديب خضور، النظرية العامة في الصحافة، سلسلة المكتبة الإعلامية، دمشق، 1990م، ص. ص.59-60.

2- المرجع الاسبق، ص..72

3- رشتي جيهان أحمد، الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971م، ص. .91

4- المرجع السابق، ص..118

5- أرمون وميشال مطلار، لنفكر في وسائل الإعلام، ترجمة محمد علي الكمبي، سلسلة دراسات إعلامية ، الألكسو، تونس، ص.ص.19-20.

6- حمادة بسيوني ابراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993م، ص.36.

7- لبيب سعد، وسائل الإعلام ومشكلة التحضر في المنطقة العربية، اليونسكو، باريس، 1980م، ص..32

8- حمادة بسيوني ابراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، ص. .51

9- العويني محمد علي، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص. ص. 69-.70

10- المرجع السابق، ص.80.